



7% من قيمتها منذ مطلع مارس الماضي تزامناً مع جائحة كورونا

290 مليون دينار انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات الحكومية بالبورصة

4.2 مليارات دينار حجم الملكية العامة في 34 شركة مدرجة

ارتفاع القيمة السوقية لأسهم «زين» و«stc» و«المواشي» و«ميزان»

المحلل الاقتصادي

تراجعت القيمة السوقية للاستثمارات الحكومية في البورصة الكويتية بنحو 290 مليون دينار منذ بداية مارس الماضي، أي منذ بدء انتشار فيروس كورونا وهبوط الأسهم في البورصة.

وبعد هذا التراجع في 3 أشهر، أصبحت قيمة استثمارات الحكومة في الأسهم المدرجة بالبورصة الكويتية تبلغ نحو 4.2 مليارات دينار (حتى تاريخه). وكغيرها من الاستثمارات، تأثرت الاستثمارات الحكومية، بالتداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا وانخفاض أسعار الأسهم، علماً أنها تمتلك ما يزيد على 5% في نحو 34 شركة مدرجة في البورصة.

توزيع الملكية

تتوزع استثمارات الحكومة في البورصة من خلال 4 أذرع وهي الهيئة

العامة للاستثمار، والتي تستحوذ على 46% من إجمالي القيمة السوقية لاستثمارات الحكومة، بقيمة تصل إلى 1,93 مليار دينار من خلال الاستثمار في 9 أسهم، تليها الهيئة العامة للتأمينات التي تستحوذ على 34% من تلك القيمة بما يبلغ 1,4 مليار دينار، من خلال استثمارها في 27 سهماً.

وتأتي في المرتبة الثالثة الهيئة العامة لشؤون القصر والتي تستحوذ على 12% من القيمة السوقية بما يعادل نحو 506 ملايين دينار، وتتركز استثمارات في أربعة أسهم.

وأخيراً الأمانة العامة للأوقاف التي تستثمر في ساهمين بقيمة تصل إلى 339 مليون دينار.

المحفظة الحكومية

وتركز المحفظة الحكومية على أسهم البنوك والتي تتخطى استثماراتها 5% من أسهم 7 بنوك وتصل القيمة السوقية لاستثمارها في البنوك السبعة إلى ما

يزيد على 3 مليارات دينار بما يزيد على 70% من إجمالي القيمة السوقية للاستثمارات الحكومية.

استثمارات دفاعية رابحة

ولم تخل قائمة الاستثمارات الحكومية في البورصة الكويتية من أسهم دفاعية، التي لم تتأثر بشكل كبير في الإزمة لارتباطها بتقديم سلع استراتيجية كالاتصالات والأغذية والمشروبات. وتصدرت «زين» القائمة بزيادة في القيمة السوقية لاستثمارات الحكومة في سهم الشركة بقيمة 55,5 مليون دينار منذ مطلع مارس الماضي. يلي ذلك سهم STC الذي تتوزع ملكيته الحكومية بين الهيئة العامة للاستثمار وشؤون القصر والهيئة العامة للاستثمار، حيث زادت القيمة السوقية للملكية الحكومية بمبلغ 11 مليون دينار، وكذلك «ميزان القابضة» و«المواشي» بارتفاعات بقيمة 2,6 مليون دينار و1,9 مليون دينار على التوالي.



18 مليون دينار قيمة العقد.. وإعادة طرحه من جديد للحصول على أسعار مناسبة

«نפט الكويت» تجري مسحا بحرياً لاكتشاف الألقام



أحمد مغربي

للحصول على أسعار مناسبة بعد تغير الأوضاع الاقتصادية العالمية التي نتجت عن انتشار فيروس كورونا. وأضافت المصادر أن الشركة تتوقع وجود العديد من الألقام البحرية منذ الغزو العراقي الغاشم على البلاد. وذكرت أن عقد الحفر البحري يعتبر من أهم العقود التي تنفذها شركة نفط الكويت حالياً، ومن المتوقع أن ينتج نحو 100 ألف برميل يوميا عند اكتمال المشروع، لاسيما أن الشركة عملت طويلاً على تجهيز العقود واكتساب الخبرات من الشركات الزميلة. وتوقعت المصادر أن يساهم المشروع في زيادة معدلات إنتاج النفط والغاز، تماشياً مع أهداف استراتيجية 2040 لزيادة معدلات إنتاج النفط والغاز.

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة نفط الكويت تعتزم إجراء مسح شامل للمنطقة البحرية ضمن المياه الإقليمية للبلاد للكشف عن الألقام أو عوائق تحول دون إجراء عمليات الحفر البحري والاستكشافي للبحر والذي تنفذه شركة هالبرتون العالمية، مشيرة إلى أن الشركة قررت إجراء المسح ضد الألقام، وذلك للحفاظ على الأصول النفطية الضخمة التي ستكون داخل المياه الإقليمية. وقالت المصادر إن قيمة العقد يناهز نحو 18 مليون دينار، حيث قامت الشركة بطرحه قبل فترة إلا أن العطاءات المالية التي تم استقبالها كانت مترفعة للغاية، لتقوم الشركة بعد ذلك بإعادة طرح من جديد

الخبير الاقتصادي أكد أن مغادرتهم قد تعرقل خطة التنمية

رمضان لـ «الأنباء»: الاستغناء عن الوافدين يضر بالاقتصاد



محمد رمضان

باهي أحمد

قال الخبير الاقتصادي محمد رمضان إن ارتفاع معدل البطالة بين الوافدين، والاستغناء عنهم قد يؤثر سلباً على الاقتصاد الكويتي، بالتالي فإن مغادرتهم للبلاد بسبب الظروف الحالية قد تعرقل خطة التنمية وإعادة تحفيز الاقتصاد للوصول إلى المستويات السابقة ما قبل أزمة كورونا.

وأكد رمضان في تصريح خاص لـ «الأنباء» على ضرورة إعادة النظر بالمرحلة التدريجية لعودة الحياة الاقتصادية بأسرع وقت ممكن لأن الاستثمار في الوضع الحالي سوف يضر بمختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب تأثيرات أخرى متعلقة بالأمن الاجتماعي والنفسي، وهذا ما شهدناه مع تزايد أعداد الانتحار في الآونة الأخيرة، بسبب العزلة والحجز وضيق الوضع الاقتصادي. وحول حزمة الاقتصادية لدعم القطاعات التي تضررت من أزمة كورونا الحالية، أوضح لا يمكن الحكم على فاعليتها نظراً لعدم توافر بيانات كافية عن حجم الأضرار والحاجة للتمويل والعديد من الأمور، ولكن كون أن برنامج التحفيز

عند الاستبدال لـ 5 سنوات يدفع ديناراً شهرياً أو 60 ديناراً كإجمالي للحصول على 49 ديناراً و782 فلساً مقدماً، ويدفع 120 ديناراً كإجمالي عند الاستبدال لمدة 10 سنوات للحصول على 82 ديناراً و657 فلساً مقدماً. ويدفع 180 ديناراً كإجمالي عند الاستبدال لمدة 15 سنة للحصول على 102 ديناراً و746 فلساً مقدماً. واعتبر رمضان أن ما تم تحقيقه من خفض قسط القرض الحسن، وتقليل فوائد الاستبدال يعتبر أمراً مفيداً لجميع المتفاعلين.

سيجعل عليه المستبدل مقابل يتقدم السن أو زيادة مدة الاستبدال، وذلك يعني أن تكاليف الاستبدال تزيد مع تقدم السن وزيادة مدة الاستبدال فسدفع المستبدل ديناراً شهرياً لمدة 10 سنوات أو ما مجموعه 120 ديناراً مقابل الحصول على مبلغ 88 ديناراً و826 فلساً عند سن 45 سنة، ويصبح المبلغ 82 ديناراً و657 فلساً عند سن 55 سنة، و64 ديناراً و688 فلساً عند سن 65 سنة، ولو نظرنا إلى سن 55 سنة تحديداً، لوجدنا أن المستبدل

يفترض أن تساوي الأرباح الافتراضية لاستثمارات التامينات، ولكنه يختلف عن القروض التقليدية بسقوط حق التامينات بالمطالبة بالمبالغ المستحقة في حال وفاة المستبدل، أي كأنه قرض تقليدي مضاف إليه تأمين على الحياة للمبلغ المستبدل طوال مدة الاستبدال أو القرض. وأضاف رمضان: إن المبلغ الذي سيتحصل عليه المستبدل يختلف بحسب عمر المستبدل عند تقديم طلب الاستبدال وبحسب مدة الاستبدال، فيقل المبلغ الذي

وفي هذا الإطار، رأى رمضان أن الحكومة ومن خلال بعض القرارات الصادرة عنها لم تحترث بدور القطاع الخاص، حيث كان يجب عليها أن تقوم بوقف تزييف الخسائر الذي يتعرض له وحماية موظفيها سواء كانوا كويتيين أو وافدين إلى جانب إعطاء القطاع دور أكبر في مسيرة النمو الاقتصادي. وفي حديثه عن قانون الاستبدال، أوضح رمضان أن «الاستبدال» كأنه قرض تعطيه التامينات الاجتماعية للمستحقين بفوائد

خلال ندوة افتراضية بديوانية المنبخ

خبراء عقاريون: علاج «التركيبة السكانية» قد يهبط بالإيجارات 15%

طارق عرابي

توقع خبراء عقاريون أن تتغير صورة المشهد العقاري بعد أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، لاسيما في حال مضت الحكومة بشكل جدي في توجيهها الحالي الرامي إلى تعديل التركيبة السكانية وتطبيق نظام «الكوتا» بالنسبة للجنسيات المقيمة بالكويت.

وأشار الخبراء خلال مشاركتهم في ندوة افتراضية بديوانية المنبخ إلى أن العقار التجاري والعقار الاستثماري سيكونان من أوائل القطاعات المتأثرة بجائحة كورونا، حيث قد ينعكس موضوع التركيبة السكانية سلباً على العقار الاستثماري بشكل خاص ومن ثم العقار التجاري، متوقعين أن تنخفض القيم الإيجارية في العقار الاستثماري ما بين 10 إلى 15% خلال الفترة المقبلة. وفي البداية، أكد الخبير العقاري محمد المنبخ خلال الندوة أن السوق العقاري



المشاركون في الندوة الافتراضية بديوانية المنبخ

أي معالجة جادة للتركيبة السكانية ستنعكس سلباً على العقار الاستثماري في كل المناطق. من جانبه، أكد مدير عام شركة الجال للخدمات العقارية بدر العصيمي أن السوق العقاري الكويتي يمتلك العديد من عناصر القوة التي تدعمه بحيث يبقى ملاذاً آمناً للكثير من رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه لن يتأثر في ظل الأزمة الحالية جراء تراكمات الإيجارات، فهذه التراكمات لن تكون هي الأساس في عملية انخفاض قيمة الأصول العقارية، فقد يكون لها تأثير نسبي، لكن السوق العقاري وإن انخفض بمعدلات بسيطة، إلا أنه من المتوقع أن يشهد نقلة نوعية. وتوقع العصيمي أن يواجه السوق العقاري انخفاضاً تصل نسبته إلى 2,5% على صعيد العقار الاستثماري على وجه التحديد، مؤكداً أن هذه النسبة ما هي إلا رقم افتراضي بناء على المعطيات الحالية.

التجاري ومن بعده القطاع الاستثماري. وفيما يتعلق بموضوع تعديل التركيبة السكانية، دعا الدليجان إلى عدم الإفراط أو التفریط في هذا الموضوع، فالكويت حالياً بين المطرقة والسندان، فمن جانب تعاني حالياً من تقليص بالميزانية سيكون له تأثير سلبي على القطاع التجاري والاستثماري، ومن جانب آخر في العديد من القطاعات، مضيفاً أن

شهد تأثراً واضحاً خلال الفترة الماضية سواء على مستوى التقييم أو الإيجار، فيما توقع البعض انخفاض تقييمات وأسعار العقار خلال الفترة المقبلة. بدوره، قال الخبير العقاري سليمان الدليجان، أن للامزات الاقتصادية تأثيراً مباشراً على القطاع العقاري بالدرجة الأولى، حيث تسببت الأزمة الحالية لجائحة كورونا بانعكاس سلبي على القطاع

معظمها من أقاليم الكويت، حيث قد ينعكس موضوع التركيبة السكانية سلباً على العقار الاستثماري بشكل خاص ومن ثم العقار التجاري، متوقعين أن تنخفض القيم الإيجارية في العقار الاستثماري ما بين 10 إلى 15% خلال الفترة المقبلة. وفي البداية، أكد الخبير العقاري محمد المنبخ خلال الندوة أن السوق العقاري



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

صندوق الوطنية النقدي (تحت التصفية)

دعوة

لحضور اجتماع جمعية حملة وحدات صندوق الوطنية النقدي (تحت التصفية) المؤجلة لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

يسر شركة الاستثمارات الوطنية - بصفتها المصفي للصندوق دعوتكم لحضور اجتماع جمعية حملة وحدات صندوق الوطنية النقدي (تحت التصفية) المؤجلة والتي كان محدد لانعقادها تاريخ 2020/03/15 ولم تتعد بسبب ظروف فايروس كورونا المستجد، وعليه تقرر إنعقادها في مقر المصفي الكائن في الشرق - مجمع الخليجية - الدور (19) وذلك يوم الخميس الموافق 2020/07/23 في تمام الساعة 11:00 صباحاً وذلك مناقشة جدول الأعمال الآتي:

- 1- تعيين أمين سر للجمعية لتسجيل محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة وتسجيل التصويت عليها.
- 2- عرض تقرير عن أعمال تصفية الصندوق للفترة من 1 يناير 2019 إلى 31 ديسمبر 2019.
- 3- الاطلاع على البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
- 4- الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

مع العلم أنه في حالة عدم إكمال التصاب القانوني لانعقاد الاجتماع فسوف يعقد الاجتماع المؤجل يوم الأحد الموافق 2020/07/26 الساعة 11:00 صباحاً ويكون الاجتماع المؤجل صحيحاً أي كانت نسبة الحضور.

ملاحظة: يرجى التكرم من حملة الوحدات المسجلين في تاريخ إنعقاد جمعية حملة الوحدات أو من تم توكيلهم مراجعة (الشرق - مجمع الخليجية - الدور 10 - خدمة العملاء) إدارة الثروات وذلك لإستلام الدعوة وتوكيل الحضور وذلك في أيام العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس.

- ولتزيد من الاستفسار أو المعلومات الرجاء الاتصال على هاتف: 22266666.

مصفي الصندوق